كثيرة ، فإن الاسم المشترك هو سؤال عن مسائل كثيرة بلفظ واحد. ولذلك من لم يجب عن مسئلتين فما فوقها بجواب واحد ، وأعاد[١٥] ذلك ، فليس يقع له غلط من قبل الاسم المشترك والمشاغبة اللفظية. ولا ايضًا يجب على المجيب ان يجيب عن الاسم المشترك[١٦] بجواب واحد اذا كانت جميع المعاني التي تقال عليها تلك القضية المشتركة صادقة. فانه لو كلّف المجيب ان يجيب عن الجوابين فما فوقها بجواب واحد اذا كانت كلها تشترك في «نعم» او «لا» ، لكلّف اذا سئل عن الف مسئلة او الوف من المسائل الاّ يجيب عنها حتى يتأملها ، فإن اشتركت في «نعم» او «لا» اجاب فيها بجواب واحد ، وان لم تشترك فصّلها[١٧] ، وهذا شيء معلوم انه لا يكلّفه المجيب. فلذلك ليس يجب على المجيب ان يجيب عن الاسم المشترك بجواب واحد ولو كانت جميع القضايا المعنوية التي يتضمنها[١٨] الاسم المشترك كلها صادقة ، وانما يجب عليه ان يجب عما سَئل وهو لم يَسئل الاّ عن واحد ، لأنه ليس في ضمير المسائل اذا سأل بالاسم[١٩] المشترك الا معنى واحد ؛ ولو كان في ضمير السائل جميع المعاني التي يتضمنها[٢٠] الاسم المشترك لكان قد كلّف المجيب ان يجيب بجواب واحد عن مسائل كثيرة.

قال : ولأن من المشهور انه قد لا تكون هنالك مباكتة[٢١] ويظن ان هنالك مباكتة ، وانه قد لا يكون هنالك نقيض ويظن ان هنالك نقيضًا ، وانه يجب ان يراجع هذا الظن ، فمتى سلّم المجيب جميع ما يسلّمه للسائل على انه يظن ذلك ظنًا ، كان له اذا بكته ان يرجع فيما سلّم ويقول له : انما سلّمت تلك المقدمات وانا اظنها ، رجاءً ان تكون من جنس المظنونة الصادقة ، فأما الآن فقد ظهر انها من جنس المظنونة الكاذبة. ومتى فعل المجيب هذا لم يتم عليه مباكتة ، ولا انتج الخصم عليه شنيعًا ، ولذلك ما يجب عليه اكثر ذلك اذا سلّم مقدمة ناقصة الحمد ان يسلّمها على جهة الظن ، فانه ليس يقدر السائل ان يشنّع عليه اذا كان تسليمه لها على جهة الظن.

قال : فأما اذا سأل السائل على جهة المصادرة فكان ذلك بيّنًا ومعروفًا عند المجيب فينبغي ان يبادر ويعرّفه ان ذلك الذي وضع هو مطلوبه ؛ وان خفي ذلك عليه حتى ينتج المطلوب نفسه ، فله ان يقول له : انما سلّمت ذلك وانا اظن انها

غير المطلوب ، وأما الآن فقد ظهر انها المطلوب ، فأنت يا هذا لم تؤلف قياسًا ولا عملت شيئًا ، وهبك اني سهوت فسلّمت ذلك فما الذي تنتفع انت به ، اذ قد ظهر انك لم تعمل شيئًا ولا الّفت قياسًا؟ فإن استعمل المصادر مكان موضوع المطلوب جزئياته على طريق الاستقراء ، الا انه لم يأخذ كلي ذلك الموضوع من حيث يدلّ عليه اسمه ، حتى يقول مثلاً ان كل حيوان يحرّك فكّه الأسفل لأن جميع الحيوانات هكذا هي ، بل قال مثلاً ان كل حيوان يحرّك فكّه الاسفل لأن الانسان والقرد وما اشبهه من سائر الحيوانات تحرّك فكّها الأسفل. فللمجيب حينئذٍ ان سلّم له هذا ، ثم انتج عليه ان كل حيوان يحرّك فكّه الأسفل ، ان يقول له : لم ارد بتسليمي ان حكم ما اشبه الانسان والقرد في ذلك هو حكم جميع الحيوانات ، لأنه لو كان ذلك لكنت سلّمت المطلوب بعينه ، بل انما اردت نوعًا كذا من الشبه ولم ارد نوعًا كذا.

قال : واما الاسماء التي تقال حقيقة في موضع ومجازًا في آخر فانه قد يعرض فيها مغالطة ، وذلك ان صدق دلالة الاسم في موضع الحقيقة وارتفاع الاشتراك عنه يوهم صدقه في موضع الاستعارة وارتفاع الاشتراك عنه. مثال ذلك ان يقول قائل : ما هو لشيء فهو ملك له لأن ما هو لزيد فهو ملك له ، والانسان هو للحيوان ، فالانسان ملك للحيوان. فلذلك يجب على المجيب في هذا الموضوع الاّ يجيب عن هذه القضية مرسلة حتى يقسّم ، اعني قول القائل ، ان ما هو لشيء فهو ملك له.

قال : وليس ينتفع المصادرون على مقابل المطلوب ، ولا بالجملة السائل عن النقائض والمتقابلات التي لا يكون الجزء الصادق منها معلومًا بنفسه او يكون معلومًا بشرط ، فأهمل في السؤال اخذ ذلك الشرط ، لأنه اذا كان الجهل بالمتقابلين على السواء فليس يسلّم المجيب له النقيض الذي رام السائل ان يسلّمه منه لأنه لا يظن به الصدق اكثر من مقابله.

وكذلك ايضًا يعرض متى لم يكن واحد من المتقابلين مشهور الصدق ولا محمودًا دون نقيضه ، بل يكون كل واحد من الطرفين في الشهرة والحمد على السواء. مثل قولنا : هل النفس مائتة او غير مائتة؟ فان القوم الذين يقولون انها مائتة مساوون في الشهرة للقوم الذين يقولون انها غير مائتة ، ولذلك ليس يقولون انها غير مائتة ،